

قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٩٠

بربط موازنة الهيئة المصرية العامة لاستحضرات الحيوة
واللقاحات للسنة المالية ١٩٩١/٩٠

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :
(المادة الأولى)

قدر استهادات وإيرادات الهيئة المصرية العامة لاستحضرات الحيوة
واللقاحات للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ١٤٠٢٥٠٠ جنية (فقط وقده أربعة عشر
مليوناً وخمسة وعشرون ألف جنيه) وذلك وفقاً لما يلى :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٩٥٧٥٠٠ جنية
(فقط وقده تسعة ملايين وخمسمائة وخمسة وسبعين ألف جنيه) موزعة على الآتي التالين :
(أ) جملة الباب الأول - أجور بمبلغ ٣٦١٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٦٩٦٥٠٠ جنيه
منه مبلغ ٢٢٣٠٠ جنيه فائض يؤول للحكومة .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٤٤٥٠٠٠ جنية
(فقط وقده أربعة ملايين وأربعين وخمسمائة وخمسون ألف جنيه) موزعة على الآتي التالين :

(أ) جملة الباب الثالث - استهادات استثمارية بمبلغ ٤٢٤٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع - تحويلات رأسمالية بمبلغ ٢١٠٠٠ جنيه .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدر الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٩٥٧٥٠٠ جنية (فقط
وقدره تسعة ملايين وخمسمائة وخمسة وسبعين ألف جنيه) بالباب الثاني - إيرادات جارية
وتحويلات جارية .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدر إيرادات الرأسمالية لسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٤٤٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة ملايين وأربعين ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الثالث - إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع - قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٣٩٥٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي لتمويل الاستثمارات .

(المادة الثانية)

تصدرى أحكام التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ١٩٩١/٩٠ على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

تلزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث - الاستثمارات الاستثمارية - إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة الرابعة)

لا يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يخصص لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٩٠

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٤١٠ هـ (٣١ مايو سنة ١٩٩٠) .

حسني مبارك

بيان موازنة الهيئة المصرية العامة للسياحة والفنادق
للسنة المالية ١٩٩١/٩٠

البيان	١٩٩١/٩٠	١٩٩٠/٨٩	البيان	١٩٩١/٩٠
باب ٢ - الإيرادات الجارية والتحويلات	٢٣٥٠٠٠ ج	٢٦١٠٠٠ ج	باب ١ - الأجرور	٢٣٥٠٠٠ ج
الجارية	٩٥٧٥٠٠ ج	٨٩٦٠٠٠ ج	باب ٣ - نعمات جارية ونحو يلات جارية (منه مبلغ ٣٣٠٠ ج فائض حكومة)	٩٥٧٥٠٠ ج
جلة الإيرادات الجارية	٦٦١٠٠٠ ج	٨٩٦٠٠٠ ج	جلة الاستخدامات الجارية	٨٩٦٠٠٠ ج
باب ٣ - إيرادات رأسمالية متعددة	٥٠٠٠ ج	٣٣٦٠٠ ج	باب ٣ - الاستخدامات الاستثمارية	٣٣٦٠٠ ج
باب ٤ - فروض وتسهيلات أئتمانية	٣٩٥٠٠ ج	٢٨٥٠٠٠ ج	باب ٤ - التحويلات الرأسمالية	٢٨٥٠٠ ج
جلة الإيرادات الرأسمالية	٣٥٨٦٠٠ ج	٣٣٦٠٠ ج	جلة الاستخدامات الرأسمالية	٣٥٨٦٠٠ ج
إجمالي الإيرادات	١٤٠٢٥٠٠ ج	١٣٥٤٦٠٠ ج	إجمالي الاستخدامات	١٤٠٢٥٠٠ ج